



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات: العدد الثاني عشر  
أبريل 2020

إعداد:

د. هبة عبد المنعم د. الوليد طلحة

## حزم التحفيز المُتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المُستجد في الدول العربية

- استنفار دولي لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد بإقرار حزم تحفيز مالي بنحو 8 تريليونات دولار وفق التقديرات الدولية.
- ارتفاع حجم حزم التحفيز المُتبناة من قبل الحكومات العربية إلى 194 مليار دولار حتى تاريخه لمواجهة التداعيات الانسانية والاقتصادية للفيروس.
- حزم التحفيز العربية تركز على زيادة الإنفاق الصحي، ودعم الائتمان والسيولة، وتقديم المساعدات للأسر والشركات المتضررة، وتأمين الرواتب والأجور.
- دول العالم تلجأ إلى تمويل حزم الإنفاق من خلال موازنات استثنائية تكميلية، وإصدار السندات، ورفع سقفوف الاستدانة، والصناديق الخاصة.
- صندوق النقد العربي يقدم تسهيلات ائتمانية سريعة لمساندة جهود الدول الأعضاء على تخطي الأزمة الراهنة وتسهيلات تمويلية لتأمين الاحتياجات من السلع الاستراتيجية في هذه الأوقات الصعبة.
- رفع كفاءة الإنفاق على الصحة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمج القطاع غير الرسمي أولويات أبرزتها الأزمة.
- حزم التحفيز تفرض تحديات على أوضاع الموازنات العامة وتستوجب تكثيف الإصلاح المالي في المدى المتوسط.

### استنفار عالمي لمواجهة التداعيات الانسانية والاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد

في أعقاب الانتشار العالمي واسع النطاق لفيروس كورونا المُستجد خلال شهر مارس من عام 2020 واتجاه العديد من دول العالم إلى تبني سياسات احترازية عديدة تضمنت حالات إغلاق كلي في حالة بعض الدول لاسيما الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي أو جزئي في بعض دول العالم الأخرى، هبت المؤسسات الدولية وحكومات دول العالم لتبني السياسات الكفيلة بمواجهة التداعيات الانسانية والاقتصادية الناتجة عن انتشار الفيروس.

في هذا الإطار، قامت مجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية بتبني عدد من المبادرات من أهمها مبادرة الجاهزية العالمية لمواجهة الأوبئة (G20 Global Pandemic Preparedness Initiative) التي تهتم بإجراء تقييم لمدى جاهزية دول العالم لمواجهة الوباء وتحديد الفجوات القائمة بهدف صياغة تدخلات فعالة لمواجهة الوباء. في هذا الإطار، تبنت دول العالم حزم تحفيز مالي بقيمة

8 تريليونات دولار وفق بيانات صندوق النقد الدولي (بما يعادل 8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) من بينها سبعة تريليون دولار على مستوى دول مجموعة العشرين. استهدفت الحزم توفير الموارد المالية بشكل عاجل لدعم خطوط الائتمان والسيولة وتمكين الحكومات من زيادة مستويات الإنفاق على الصحة ومساندة القطاعات المتضررة والفئات الهشة.

في هذا الصدد، عملت المؤسسات الدولية على حشد مواردها لتقديم المساعدة الطارئة لدول العالم لمواجهة الوباء على الصعيد الإنساني والاقتصادي لاسيما الدول النامية ذات الدخل المنخفض والفقيرة، حيث حشد صندوق النقد الدولي موارد مالية بقيمة تريليون دولار لتقديم الدعم الطارئ والسريع للدول الأعضاء. كما أعلنت مجموعة البنك الدولي عن مجموعة من التدخلات بقيمة 160 مليار دولار خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة.

كما اتجهت البنوك المركزية حول العالم إلى تبني حزم تحفيز نقدية بقيمة ستة تريليونات دولار شملت سياسات نقدية

بتداعيات الأزمة، و50 مليار يورو لدعم الأشخاص العاملين لحسابهم، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما عملت الحكومة الفرنسية على تبني حزمة تناهز قيمتها 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من بينها 10 في المائة في صورة ضمانات عامة مُقدمة لحفز التمويل الموجه إلى الشركات في القطاع الخاص بهدف توفير التأمين الصحي للمرضى ومقدمي الرعاية لهم، وزيادة الإنفاق على الإمدادات الطبية، ودعم السيولة من خلال تأجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب على الشركات، والدعم النقدي المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. في إيطاليا التي تأثرت بشكل بالغ جراء انتشار الوباء، تم تبني حزمة تحفيزية بنحو 22 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ووجهت بشكل أساسي إلى تعزيز نظام الرعاية الصحية، والحفاظ على الوظائف، ودعم العمالة في القطاع الخاص، والعاملين لحسابهم، ومساندة الشركات بما في ذلك تدابير لتأجيل المستحقات الضريبية ورسوم فواتير الخدمات، وزيادة مستويات الائتمان ودعم السيولة. في استراليا، وافقت الحكومة على مجموعتين من حزم التحفيز الاقتصادي بقيمة 189 مليار دولار استرالي ما يعادل 9.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يتم توجيهها لدعم الأسر الفقيرة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. في حين تبنت الصين التي شهدت أول حالات الإصابة بالمرض حزمة تحفيز بقيمة 1.3 تريليون يوان ما يمثل 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لزيادة الإنفاق على الوقاية من الأوبئة ومكافحتها، والإسراع بعمليات إنتاج المعدات الطبية، وصرف التأمين ضد البطالة. إضافة إلى الإعفاء الضريبي ودعم الحكومة لمساهمات الضمان الاجتماعي للشركات. إلى جانب الإسراع بتنفيذ مشروعات الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية.

علاوة على ما سبق، تبنت البنوك المركزية الدولية العديد من الإجراءات التحفيزية لدعم الائتمان والسيولة وذلك بما يشمل خفض سعر الفائدة، وتكثيف العمل ببرامج التيسير الكمي، ودعم عمليات مقايضة العملات لاسيما العمليات الدولارية، والتدخل في عمليات السوق المفتوحة بضخ السيولة وزيادة آجال تلك العمليات. في هذا السياق، وفي بداية الأزمة خلال شهر مارس 2020 أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن حزمة تحفيز بقيمة 1 تريليون دولار، كما قام بخفضين لأسعار الفائدة بقيمة 1.5 نقطة مئوية. كما تم الإعلان عن إطلاق برنامج التيسير الكمي لشراء 500 مليار دولار من سندات الخزنة الأميركية، و200 مليار دولار من الأوراق

توسعية قامت من خلالها بخفض كبير لأسعار الفائدة، واستخدام أدوات السياستين النقدية والاحترازية الكلية لتخفيف الأعباء الاقتصادية وتحريك موارد مالية لحفز الائتمان وتخفيف الضغوطات المالية على قطاعات الأسر والشركات، وتنفيذ برامج ضخمة للتيسير الكمي.

### حزم التحفيز المالي على المستوى العالمي

على المستوى الدولي، قامت حكومات العالم بتبني حزم تحفيز ضخمة لتجاوز التداعيات الناتجة عن الوباء، ركزت بشكل عام على زيادة مستويات الإنفاق على الصحة، ودعم مستويات الائتمان والسيولة، وتقديم المساعدات للأسر والشركات المتضررة من انتشار الفيروس، وتدابير للإعفاء من الضرائب ورسوم الخدمات الحكومية أو تأجيلها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسارعت فيها وتيرة انتشار عدد حالات المرض إلى ما يمثل ربع الحالات على مستوى العالم وبلغ بها عدد الوفيات حتى تاريخه ما يفوق 33 ألف حالة، تم تبني حزمة تحفيز ضخمة تعتبر الأكبر عالمياً وتاريخياً بقيمة 2.2 تريليون دولار (10.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بهدف ضمان تخفيف الأثر على القطاعات المتضررة، ودعم التوظيف، وتوفير أجور العاملين لمدة شهرين، ودعم السيولة لشركات القطاع الخاص. فيما أعلنت كندا عن تبني حزمة تحفيز بواقع 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي توجه بشكل أساسي لدعم العمالة الكندية وتأمين رواتبهم ودعم السيولة وخطوط الائتمان. إلى جانب دعم النظام الصحي، وتطوير اللقاحات، والإمدادات الطبية. إضافة إلى تقديم المساعدات المباشرة للأسر وزيادة الإعفاءات الحالية لضريبة السلع والخدمات، ودعم الشركات من خلال تأجيل ضريبة الدخل والمبيعات.

على مستوى دول الإتحاد الأوروبي، أقر وزراء مالية منطقة اليورو خلال شهر أبريل 2020 اتفاق بشأن خطة إنقاذ بقيمة 540 مليار يورو (حوالي 590 مليار دولار) لدعم الاقتصادات الأوروبية التي تأثرت كثيراً بانتشار الفيروس. على مستوى دول الإتحاد فرادى كانت هناك كذلك العديد من الحزم التي تم إقرارها محلياً. ففي ألمانيا أقر البرلمان مؤخراً حزمة تحفيز غير مسبقة بقيمة تقارب تريليون يورو، سيتم توجيه جانب منها بواقع 100 مليار يورو لصندوق الاستقرار الاقتصادي الذي يهدف إلى دعم رأسمال الشركات المتأثرة، مع إمكانية الاستحواذ على هذه الشركات من قبل الحكومة في أعقاب ذلك، كما حدث في فترة الأزمة المالية العالمية. علاوة على 825 مليار يورو في صورة ضمانات لقروض الشركات المتأثرة

## حزم التحفيز المالي على مستوى الدول العربية

تبنّت حكومات الدول العربية ممثلةً في البنوك المركزية ووزارات المالية حزم تحفيزية بقيمة تقارب 194 مليار دولار حتى تاريخه بهدف دعم الفئات المتضررة وتقليل حجم الأثر المتوقع، الناتج عن تقييد الفيروس لحركة النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية وتأثيراته على دخول الأسر والشركات.

شملت حزم التحفيز عدة تدخلات تنوعت ما بين توجيه المزيد من المخصصات المالية لدعم الأنظمة الصحية، وخفض الفائدة بنسب تراوحت ما بين 1.5 و3.0 نقاط مئوية، وخفض نسب الاحتياطي الإلزامي، وضح سيولة في القطاع المصرفي لدعم الائتمان، وتأجيل أقساط وفوائد القروض المستحقة على الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة لمدة تتراوح ما بين 3 إلى ستة أشهر، وإعفاء المواطنين من رسوم خدمات المياه والكهرباء لمدة ثلاثة أشهر، وغيرها من التدخلات الداعمة الأخرى، من بينها تطبيق برامج الدخل الأساسي المُعمَّم، وهو ما سيخفف نسبياً من الأثر المتوقع لانتشار الفيروس على اقتصادات الدول العربية خلال العام الجاري.

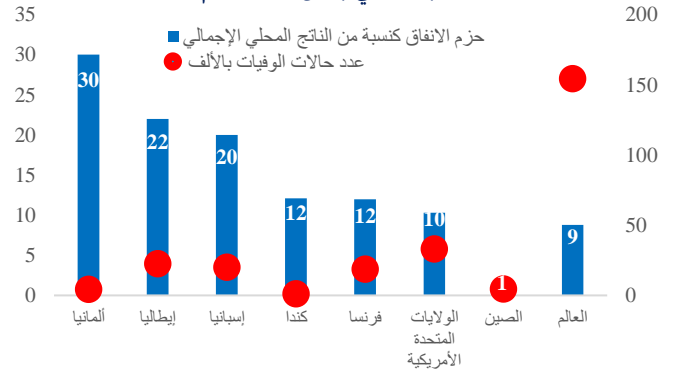
يلاحظ في هذا الصدد تباين مستويات حزم التحفيز بحسب الحيز المالي المتاح لدى كل دولة عربية وكذلك مستويات شبكات الأمان الاجتماعي وقدرة الدول على حشد أموال ضخمة في وقت قصير لتجاوز الصدمات الاقتصادية.

في الإمارات<sup>2</sup> تم تبني حزمة تحفيز إجمالية بقيمة 77 مليار دولار (283 مليار درهم) تتضمن من بينها حزمة تحفيزية مُقَرّة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة 256 مليار درهم لدعم خطوط الائتمان والسيولة ومساندة القطاع الخاص والشركات المتضررة. كما أعلنت وزارة المالية عن حزمة تحفيز بقيمة تقارب 27 مليار درهم لدعم القطاع الخاص وتسريع مشروعات البنية الأساسية وخفض رسوم الخدمات الحكومية.

<sup>2</sup> مصرف الإمارات المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <https://centralbank.ae/ar/about-us>

المالية المدعومة بالرهن العقاري على مدى الأشهر القليلة المقبلة، والإعلان بنهاية شهر مارس عن توسيع نطاق البرنامج ليصبح برنامج شراء غير محدود للأصول بما في ذلك سندات الشركات. كما لجأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في بداية شهر أبريل 2020 إلى تنفيذ إجراءات إضافية لتقديم ما يصل إلى 2.3 تريليون دولار في شكل قروض لدعم الاقتصاد. سيساعد هذا التمويل الأسر وأصحاب العمل من جميع الأحجام ويعزز قدرة حكومات الولايات والحكومات المحلية على تقديم الخدمات الحيوية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المُستجد<sup>1</sup>. كما أعلن البنك المركزي الأوروبي عن دعمه لدول منطقة اليورو من خلال برنامج شراء السندات الحكومية والخاصة على نطاق واسع ودون نهاية محددة للعمل بهذا البرنامج من خلال شراء سندات بقيمة تبلغ نحو 750 مليار يورو. كما قام بخفض سعر فائدة الإيداع، وتقديم تسهيلات تمويل طويل الأجل. كذلك أعلن البنك المركزي الياباني عن حزمة تحفيزية بقيمة 674 مليار يورو تخصص لشراء السندات السيادية ومضاعفة الاستثمار في شراء صناديق الاستثمار. وضح بنك الصين الشعبي نحو 26 مليار يورو سيولة في الأسواق من خلال دعم القروض. فيما قام بنك إنجلترا المركزي بخفض سعر الفائدة بنحو نصف نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2020 للتصدي للتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا، وقام بتنفيذ برنامج للتيسير الكمي لشراء السندات الحكومية بقيمة 435 مليار جنيه استرليني، وسندات خاصة بقيمة 100 مليار جنيه.

شكل رقم (1)  
حزم التحفيز المالي وعدد حالات الوفيات جراء فيروس كورونا  
المُستجد بالألف في بعض دول العالم\*



\* حتى 18 أبريل 2020.  
المصدر: صندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية.

<sup>1</sup> FED, (2020). "Federal Reserve takes additional actions to provide up to \$2.3 trillion in loans to support the economy", April.

والزراعية قدرها 30 في المائة لمدة شهرين (أبريل - مايو)، مع إمكانية التمديد إذا استدعت الحاجة، والسماح بشكل اختياري للمشاركين بالقطاع الصناعي والتجاري بسداد 50 في المائة من قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية لفواتير الأشهر (أبريل، ومايو، ويونيو)، على أن يتم تحصيل المستحقات المتبقية على دفعات مقسمة لمدة ستة أشهر ابتداءً من شهر يناير 2021م مع إمكانية تأجيل فترة السداد إن استدعت الحاجة<sup>4</sup>.

في نفس الصدد، أعلنت آلية إدارة الأزمات في قطر عن تقديم حزمة من السياسات التحفيزية من ضمنها تقديم دعم للقطاع الخاص بحوالي 75 مليار ريال قطري (نحو 23.4 مليار دولار).

في البحرين أعلنت الحكومة عن حزم تحفيزية بقيمة 12 مليار دولار (4.3 مليار دينار) لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد البحريني. تشمل الإجراءات التي تمتد على مدى ثلاثة أشهر دفع رواتب البحرينيين العاملين في القطاع الخاص وإعفاء المحلات التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة من الرسوم الحكومية<sup>5</sup>.

كما أطلقت الكويت حزمة بقيمة 1.6 مليار دولار (500 مليون دينار كويتي) وأنشئت صندوق تمويلي بمشاركة المصارف التجارية لمجابهة تحديات تفشي فيروس كورونا والحد من انتشاره وذلك لمجابهة الاحتياجات التمويلية الطارئة والعاجلة للحكومة الكويتية في مواجهة الأزمة.

على مستوى الدول العربية المصدرة للنفط الأخرى، أنشأ العراق حساباً خاصاً تُودع فيه المبالغ المخصصة لمحاربة فيروس كورونا، حيث خصص البنك المركزي في هذا الصدد مبلغ 25 مليون دولار لدعم جهود الحكومة العراقية لمواجهة الفيروس<sup>6</sup>. بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك المركزي العراقي تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، بالأخص تلك المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض.

من ناحية أخرى قدم الأردن<sup>7</sup> دعماً للاقتصاد بحوالي 1.6 مليار دولار ضمن سياسته الطارئة للحد من التداعيات

في السعودية<sup>3</sup>، تم تبني حزمة تحفيزية بقيمة لا تقل عن 48 مليار دولار، تضمنت قيام مؤسسة النقد العربي السعودي بضخ نحو 50 مليار ريال سعودي لدعم القطاع الخاص، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل للبنوك لتمكينها من تأجيل سداد القروض القائمة وزيادة الإقراض للشركات. كما أعلنت وزارة المالية عن حزمة تحفيز بقيمة 70 مليار ريال شملت إعفاء وتأجيل بعض المستحقات الحكومية لتوفير سيولة على القطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية.

تمثلت المبادرات العاجلة التي تم تبنيها من قبل وزارة المالية في الإعفاء من المقابل المالي على الوافدين المنتهية فترة إقامتهم ورسوم التأشيرات وتأجيل تحصيل ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية وضريبة الدخل، وتحصيل الرسوم الجمركية على الواردات لمدة ثلاثين يوماً، وذلك للثلاثة أشهر القادمة، وتأجيل دفع بعض رسوم الخدمات الحكومية والرسوم البلدية المستحقة على منشآت القطاع الخاص، وذلك لمدة ثلاثة أشهر. علاوة على ما سبق، تم الإعلان في أوائل شهر أبريل عن مبادرة تتحمل بموجبها الحكومة نحو 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة إجمالية تقدر بنحو 9 مليارات ريال لمدة ثلاثة أشهر.

كما تم بمنصف شهر أبريل 2020 الموافقة على حزمة من المبادرات الإضافية تمثلت في دعم وإعفاء، وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص بهدف توفير سيولة نقدية للقطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية. كما تم بمنصف شهر أبريل 2020 الموافقة على حزمة من المبادرات الإضافية ركزت على دعم وإعفاء، وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص بهدف توفير سيولة نقدية للقطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية، والعمل بشكل مستمر على دراسة آثار وتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد وتحدياتها في عددٍ من القطاعات والمناطق، ودراسة فرص معالجتها سواءً بالدعم أو التحفيز أو غيرهما. تضمنت هذه الحزمة تخصيص مبلغ 50 مليار ريال، لتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، وتقديم خصم على قيمة فاتورة الكهرباء للمستهلكين في القطاعات التجارية والصناعية

<sup>6</sup> البنك المركزي العراقي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <https://cbi.iq>

<sup>7</sup> البنك المركزي الاردني (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <http://www.cbj.gov.jo>

<sup>3</sup> مؤسسة النقد العربي السعودية (2020)، "بيان صحفي حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <http://www.sama.gov.sa/ar-a/News/Pages/allnews.aspx>.

<sup>4</sup> وزارة المالية السعودية (2020).

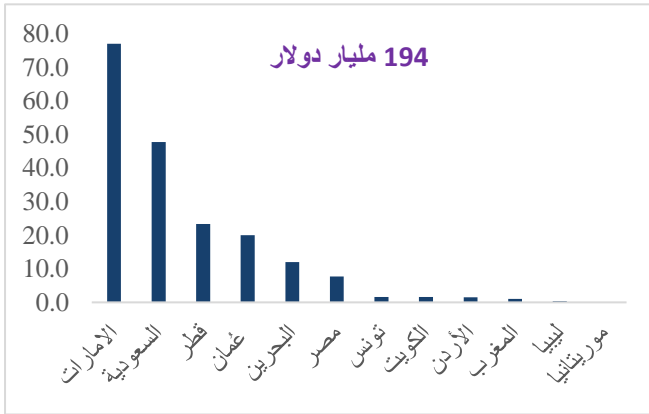
<sup>5</sup> IMF (2020), <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>

ومواجهة فيروس كورونا" بميزانية بلغت واحد مليار دولار (10 مليار درهم مغربي) بهدف:

- تحمل تكاليف تأهيل الأنظمة الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية الملائمة والمعدات والوسائل الإضافية التي يتعين اقتناؤها بصفة عاجلة من أجل علاج الأشخاص المصابين بالفيروس في ظروف جيدة.
- دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات الفيروس من خلال التدابير التي تقترحها لجنة اليقظة الاقتصادية، وذلك للتخفيف من التداعيات على المستوى الاجتماعي أساساً.

وفي موريتانيا، أطلقت السلطات حساباً خاصاً لمواجهة كورونا باسم "الصندوق الخاص للتضامن Covid-19" حيث بلغت قيمة التبرعات حتى 14 ابريل 2020 حوالي 582 مليون أوقية. كما أعدت وزارة الصحة خطة استجابة قصيرة الأجل بقيمة 10 ملايين دولار لاحتواء تفشي الوباء. بالإضافة إلى ذلك تلقت الحكومة الموريتانية دعماً مالياً من البنك الدولي بقيمة 5.2 مليون دولار لدعم جهودها في مواجهة فيروس كورونا (8)

### شكل رقم (2) حزم التحفيز المالي في بعض الدول العربية حتى تاريخه (مليار دولار)



المصدر: مصادر رسمية.

### تمويل حزم التحفيز المالي

شكل تمويل حزم التحفيز المعلنة تحدي للحكومات العالم في الاقتصادات المتقدمة والنامية في ظل الحاجة لحشد موارد

الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد. وأعلنت وزارة المالية عن مجموعة من التدابير لمواجهة الوباء منها تأجيل تحصيل ضريبة المبيعات على جميع القطاعات المحلية، والواردات المتصلة بالصحة، واستيراد الأدوية، وتأجيل 70 في المائة من قيمة الرسوم الجمركية للشركات وتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي لمؤسسات القطاع الخاص.

كذلك أعلنت مصر حزمة من الإجراءات والتدابير بقيمة 7.7 مليار دولار (100 مليار جنيه) تمثلت في تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة 6 أشهر وتقديم تسهيلات ائتمانية في هذا الصدد تقضي بإعفاء أي غرامات يتم فرضها نتيجة لعدم السداد. كما تشمل الخطة أيضاً تقديم الدعم للعمالة المؤقتة بسبب تفشي فيروس كورونا. لمواجهة الآثار المحتملة لفيروس كورونا تبني البنك المركزي المصري عدد من الإجراءات التحفيزية بما يشمل خفضاً كبيراً لأسعار الفائدة بنحو 3 نقاط مئوية خلال الربع الأول من عام 2020. كما جاء على رأس التدابير المتبناة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر في السداد. علاوة على تمكين البنوك بشكل فوري من تلبية الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية، بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الأسواق، وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة المصرية عن تحفيزات ضريبية، تمثلت في تقسيط الاقراوات الضريبية على ثلاثة أقساط بالنسبة للشركات والمنشآت المتضررة، بالإضافة إلى إعفاء المنشآت العاملة في قطاع السياحة والفندقة من الضريبة العقارية لمدة 6 أشهر.

في تونس أعلنت السلطات عن خطة طوارئ بقيمة 0.8 مليار دولار (2.5 مليار دينار تونسي)، تشمل الحزمة عدد من التحفيزات من ضمنها إعفاءات ضريبية، وتحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود ما قيمته 150 مليون دينار تونسي.

في إطار حرص المغرب على التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، قامت وزارة المالية بإنشاء "الصندوق الخاص لتدبير

<sup>8</sup> World Bank (2020), "World Bank Supports Mauritania's COVID-19 Response", available at: <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/world-bank-supports-mauritanias-covid-19-response>.

الإتحاد في ظل قلق بعض الدول مثل ألمانيا وهولندا والنمسا من إصدار أدوات دين مشتركة مع باقي دول الإتحاد عالية المديونية.

في ألمانيا، استلزم تمويل الحزم قيام وزارة المالية بتقديم ميزانية تكملية لعام 2020 باعتمادات إضافية بقيمة 156 مليار يورو متجاوزةً بذلك القاعدة المالية المُطبقة في ألمانيا التي تقتضي ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة عند مستويات عجز صفرية.

في اندونيسيا لجأت الحكومة إلى طرح سندات لأجل خمسين عاماً بقيمة 4.3 مليار دولار لتمويل حزم الإنفاق المخصصة لمواجهة وباء كورونا بما يمثل واحداً من أطول آجال الإصدارات في القارة الآسيوية.

في البرازيل تحرص الحكومة على تمويل الحزمة بدون فرض ضغوطات على مستويات الانضباط المالي، بالتالي تركز بشكل كبير على إرجاء مدفوعات الضرائب المستحقة على الأفراد والشركات أو من خلال استقطاعات أخرى من بنود الموازنة.

على مستوى الدول العربية<sup>9</sup>، سوف يتم تمويل جانب من حزمة التحفيز المُقدمة في الإمارات من خلال مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المُقدر قيمتها بنحو 256 مليار درهم من خلال اعتماد مالي يصل إلى 50 مليار درهم، حُصص من أموال المصرف المركزي لمنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، بالإضافة إلى تمويل مبلغ 50 مليار درهم من خلال تحرير رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك. علاوة على مبلغ 61 مليار درهم من خلال خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع تحت الطلب لجميع البنوك بمقدار النصف، من 14 في المائة إلى 7 في المائة.

في السعودية، لضمان عدم تأثر أوضاع الاستدامة المالية وتوفير حيز مالي للإنفاق على حزم التحفيز، تم خفض النفقات العامة في إطار موازنة عام 2020 بنحو 50 مليار ريال من خلال تأجيل بعض أوجه الإنفاق. كما تم في أعقاب ظهور فيروس كورونا رفع سقف الاقتراض عبر زيادة نسبة الاقتراض من 30 في المائة من الناتج المحلي إلى 50 في المائة حتى نهاية العام الجاري لضمان وجود التمويل الكافي لاحتياجات الموازنة.

في الكويت، يُشار إلى أن مجلس الوزراء الكويتي وافق في منتصف مارس الماضي على مشروع قانون لزيادة ميزانية الوزارات والحكومة بقيمة 500 مليون دينار لعام 2020-2021 لمواجهة التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا. كما أنشأ مجلس الوزراء صندوقاً مؤقتاً لاستلام المساهمات المالية

تمويلية ضخمة بشكل سريع لتوجيهها إلى القطاعات الأكثر تضرراً، في وقت تشهد فيه مستويات المديونية ارتفاعاً في عدد كبير من الدول.

تباينت وسائل تمويل الحزم من دولة إلى أخرى، فبعض الدول لجأت إلى تعديلات تشريعية لقوانين الموازنة للسماح بتجاوز السقف الموضوع لمستوى العجزات في المالية العامة وإقرار المؤسسات البرلمانية لحزم التحفيز الضخمة لا سيما في دول الإتحاد الأوروبي. فيما لجأت دول أخرى إلى تمويل الحزم من خلال خفض بعض بنود الإنفاق أو تأجيل تمويل بعض المشروعات لتوفير حيز يسمح بتمويل الحزم دون ضغوطات كبيرة على أوضاع الموازنات.

كما يتألف جزء من تمويل الحزم في عدد كبير من الدول من تأجيل الحكومات لتحصيل المدفوعات الضريبية لمدة ثلاثة أو ستة أشهر بدون اللجوء إلى زيادات في الإنفاق، إضافة إلى التمويل من خلال إطلاق الهوامش الرقابية لرأس المال والسيولة لدعم قدرة البنوك على منح الائتمان. كما لجأ بعضها الآخر إلى الاقتراض لتمويل الحزم أو إنشاء صناديق تشترك فيها مؤسسات القطاع الخاص بالتبرعات لحشد الموارد التمويلية الكافية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أقر الكونجرس ثلاثة مشاريع قوانين تهدف إلى التخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كوفيد-19. تمثل أحدث هذه القوانين في قانون (Coronavirus Aid, Relief, and Economic Security Act) الذي أقر زيادة في الموازنة العامة بقيمة 2.2 تريليون دولار بما يعد أكبر تشريع للتحفيز الاقتصادي في التاريخ الأمريكي في أعقاب حزم التحفيز الضخمة التي تم إقرارها في الثلاثينيات من القرن الماضي.

في الإتحاد الأوروبي، من المقرر أن يتم تمويل حزم الإنفاق من خلال خطة إنقاذ اقتصادي لتفعيل خط ائتمان تبلغ قيمته ما يمثل نحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو من خلال "آلية الاستقرار الأوروبية" لدعم الدول الأعضاء في توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا.

تجدر الإشارة إلى أنه قد سبق اقتراح قادة تسع دول من دول الإتحاد الأوروبي التي تأثرت بشكل كبير بانتشار الفيروس، قيام الإتحاد الأوروبي بإصدار ما يُعرف بـ "سندات كورونا" لتمويل المبالغ الضخمة المطلوبة لتمويل الإنفاق المطلوب لتجاوز التداعيات السلبية للأزمة. تمثل هذه السندات أداة دين جديدة تجمع بين إصدارات الدين المُصدرة في دول الإتحاد المختلفة. وهي الفكرة التي لا تزال محل خلاف ما بين دول

9 وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

## الانعكاسات على صعيد السياسات

تطرق الموجز الحالي إلى حزم التحفيز المتبناة عالمياً وإقليمياً لتجاوز التداعيات السلبية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد وأشار إلى الاستنفار العالمي لحشد الموارد اللازمة لدعم الأنظمة الصحية والتخفيف من الأثر الاقتصادي للفيروس على النشاط الاقتصادي وعلى القطاعات المتضررة. في هذا الإطار تبدو بعض الانعكاسات على صعيد السياسات من بينها ما يتعلق بضرورة ترتيب الأولويات فيما يتعلق ببنود الإنفاق المتضمنة في هذه الحزم والسعي نحو تبني تدابير مستقبلية تخفف من أية آثار متوقعة مستقبلية ناتجة عن انتشار مثل هذه الأوبئة وكذلك داعمة لمستويات قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات وذلك على النحو التالي:

### دعم قطاع الصحة ورفع فاعلية الإنفاق الصحي

رغم كون حزم الإنفاق ركزت على ضخ الأموال إلى عدد من القطاعات المتضررة، إلا أن ترتيب الأولويات في هذه المرحلة ضروري لتحسين مستويات الاستجابة وتسهيل عملية التعافي الاقتصادي. يعد دعم القطاع الصحي من أهم الأولويات في المرحلة الحالية، فكغيرها من حكومات دول العالم استنهضت الحكومات العربية طاقاتها لتوفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصحي، حيث تخصص الدول العربية ما يقارب 5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على القطاع الصحي.

يتسم القطاع الصحي في الدول العربية بهيمنة مزودي الخدمات الصحية من القطاع العام حيث يشكل الإنفاق العام على الصحة نحو 63 في المائة من إجمالي الإنفاق على الصحة. بل وترتفع النسبة إلى ما يفوق 80 في المائة في بعض الدول العربية مثل الإمارات (94.2 في المائة)، وعمان (89.9 في المائة)، والكويت (85.9 في المائة)، وقطر (85.7 في المائة)، والسعودية (74.5 في المائة). من شأن هذا الأمر أن يسهل من قدرة الحكومات على الاستجابة السريعة والقوية لحالات انتشار الأوبئة وتبني التدابير الفعالة لمكافحتها.

رغم ذلك فالأزمة الحالية تبرز أهمية تحرك الدول العربية باتجاه زيادة مستويات كفاءة الإنفاق على الصحة. فرغم كون مستويات الإنفاق على الصحة في الدول العربية البالغ 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لا يقل كثيراً عن المستوى العالمي البالغ 6 في المائة، إلا أن القطاع الصحي في عدد من الدول العربية يواجه بعدد من التحديات لعل من أهمها الحاجة إلى رفع كفاءة الإنفاق على الصحة والارتقاء بمستوى جودة الخدمات الحكومية وتحسين أوضاع العاملين في قطاع الصحة الذين يمثلون خط الدفاع الأول في مثل هذه الظروف.

من المؤسسات والشركات والأفراد لدعم جهود الحكومة لمحاربة انتشار فيروس كورونا.

في مصر، سوف يتم تمويل جانب من حزمة التحفيز من خلال الوفورات الناتجة عن إصلاح نظم دعم الطاقة التي تُقدر بنحو 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما سيتيح الانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط عن المستوى المعلن في موازنة العام المالي 2020-2021 البالغ 64 دولاراً للبرميل حيزاً مالياً يسهم في تمويل جانب من حزم التحفيز.

في المغرب، إضافة إلى الميزانية العامة للدولة، سيتم تمويل الحزمة التحفيزية من خلال مساهمة العديد من الهيئات والمؤسسات. في هذا السياق، سيساهم صندوق الحسن الثاني بنحو مليار درهم. كذلك اتجهت الوزارة إلى إعفاء مساهمات الأشخاص المعنويين والأفراد الموجهة لحشد الموارد المالية في إطار هذا الصندوق من الضرائب. كما قررت الحكومة تجاوز سقف الدين الخارجي المُحدد في قانون المالية للعام 2020 البالغ 31 مليار درهم بنحو 3 مليارات دولار بسبب جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية بما يسمح للمملكة بتوفير حاجياتها من العملة الصعبة، خاصة عبر اللجوء إلى الأسواق الدولية للاقتراض مع تأثر القطاعات المولدة للنقد الأجنبي.

### دور صندوق النقد العربي

يقدم صندوق النقد العربي دعماً مالياً وفق إجراءات سريعة للدول الأعضاء المتأثرة بالتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا من خلال عدد من التسهيلات المتاحة. يشمل ذلك القروض التلقائية والتعويضية التي توفر تمويلًا سريعًا لتلبية احتياجات الدول الأعضاء المقترضة من خلال المساهمة في سد فجوة تمويل ميزان المدفوعات، وبالتالي تعزيز الاحتياطيات ودعم قدرة الدول الأعضاء على احتواء الآثار الاقتصادية والمالية السلبية للفيروس.

بدأ الصندوق في تلقي طلبات التمويل من عدد من دوله الأعضاء لمواجهة التداعيات الناتجة عن الفيروس، في شكل قروض جديدة، وكذلك طلبات سحب الشرائح على القروض الحالية. في هذا الصدد، يقوم الصندوق بدراسة الطلبات المختلفة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء بأقصى سرعة.

من ناحية أخرى، يقوم برنامج تمويل التجارة العربية من خلال نشاط شبكة وكالاته الوطنية (البنوك والمؤسسات المالية - العامة والخاصة) بمساندة الدول العربية من خلال الاستفادة من خطوط التسهيلات الائتمانية لتمويل المعاملات التجارية المؤهلة. في الوقت نفسه، يقدم البرنامج خطوط ائتمانية محددة مخصصة لتمويل السلع الاستراتيجية لتمكين الكيانات السيادية من تأمين احتياجاتها من السلع الاستراتيجية في هذه الأوقات الصعبة.

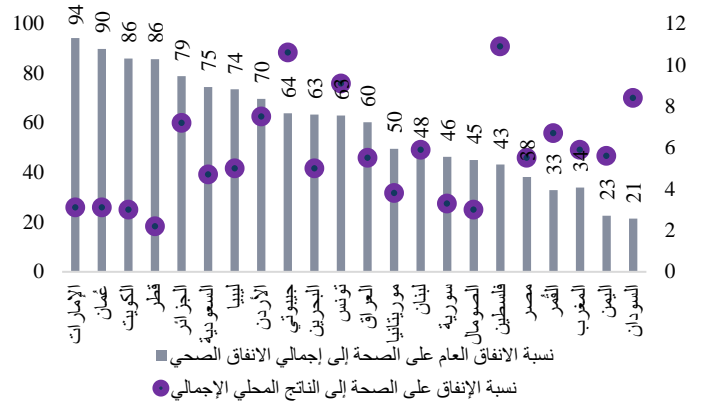
### دعم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصدمات الاقتصادية

تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو في عدد كبير من الدول العربية وداعم رئيس لمستويات التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل، تسهم بنحو 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي ونحو ثلث فرص التشغيل في القطاع الرسمي. كان لأزمة فيروس كورونا المُستجد آثاراً كبيرة على مشروعات القطاع في ظل عدم قدرة هذه المشروعات على تحمل الصدمات الاقتصادية مقارنة مع الشركات الكبيرة التي يتوفر لديها فوائض مالية.

من ثم انصبت التدخلات المتضمنة في حزم الإنفاق بشكل كبير على دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تجاوز التداعيات السلبية لانتشار الفيروس من خلال آليات عديدة شملت إعفائها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورسوم الخدمات الحكومية والإيجارات في المناطق الصناعية وغيرها من الإجراءات لا سيما تلك العاملة في القطاعات المتضررة وعلى رأسها قطاع الخدمات بشكل عام وقطاع السياحة بشكل خاص، الذي تشير التقديرات إلى أن 80 في المائة من المشروعات العاملة به، هي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>10</sup>.

في هذا الإطار من الضروري السعي نحو المزيد من تمكين هذا القطاع على تجاوز الصدمات الاقتصادية المختلفة من خلال تعزيز فرص نفاذه إلى التمويل والضمانات. كما يبرز في هذا الصدد أهمية توسيع نطاق شمولية منظومة الضمان الاجتماعي ودعم قدرتها على مساندة المنتفعين في مثل هذه الظروف الطارئة، وهو ما يستلزم رفع كفاءة إدارة هذه الأنظمة بما يسمح بتوفير عائد مجزي للمنتفعين يمكنهم في مثل هذه الحالات من مجابهة الصدمات الاقتصادية.

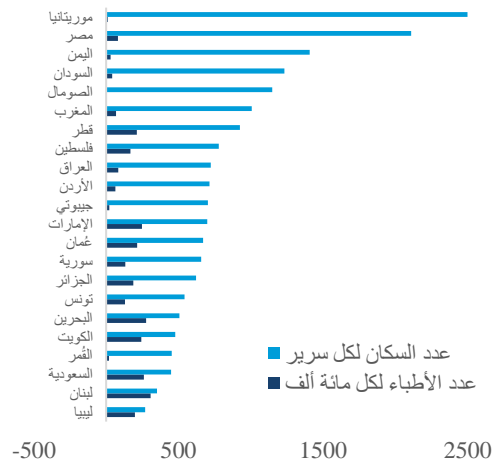
شكل رقم (3)  
الإنفاق على الصحة في الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

من جهة أخرى يتضح نقص مستوى الطواقم الطبية في بعض الدول العربية من واقع الإحصاءات الخاصة بعدد الأطباء والمرمضات لكل مائة ألف نسمة من السكان وعدد السكان مقابل كل سرير في المستشفيات. فعلى سبيل المثال يزيد عدد السكان لكل سرير في المستشفيات عن 500 نسمة في سبعة عشرة دولة عربية، الشكل رقم (4). كذلك تبدو أهمية العمل على زيادة مستويات الإنفاق على الصحة في بعض الدول العربية التي لا تزال مستويات الإنفاق على الصحة بها أقل من المتوسط العالمي والعربي

شكل رقم (4)  
عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة من السكان وعدد السكان مقابل كل سرير



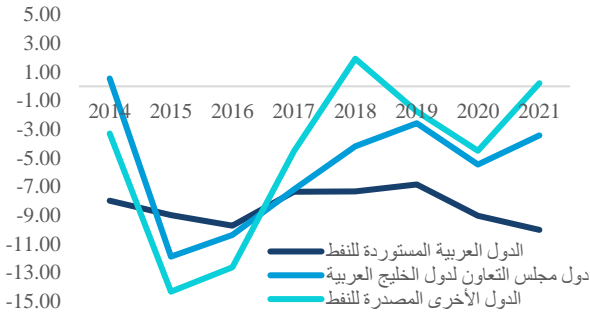
المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

<sup>10</sup> UNWTO (2020), "UNWTO Statement on The Novel Coronavirus Outbreak", World Tourism Organization, Jan 2020.



يُشار إلى أن عدد من الدول العربية قد تمكنت في الآونة الأخيرة من تحقيق تقدم على صعيد التحرك تجاه الاستدامة المالية. بناءً عليه، من المتوقع تضاعف مستويات عجز الموازنة العربية المجمعة للدول العربية في عام 2020، فيما يتوقع معاودة العجز الاتجاه النزولي خلال عام 2021. بالتالي فإن استعادة نسق التحرك باتجاه الاستدامة المالية سيستلزم في المدى المتوسط تكثيف وتيرة الإصلاح المالي في عدد كبير من الدول العربية<sup>11</sup>.

شكل رقم (6)  
رصيد الموازنات العربية المُجمعة أخذًا في الاعتبار تداعيات فيروس كوفيد-19 (2014-2021)



صندوق النقد العربي، (2020). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

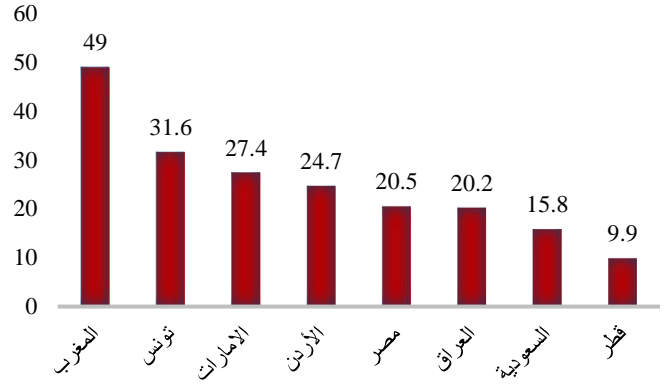
### تقوية حيز السياسات لدى الدول العربية لمواجهة الصدمات

تتأثر الاقتصادات العربية بطبيعة كونها اقتصادات صغيرة منفتحة ومنكشفة بشكل كبير على العالم الخارجي بالصدمات الاقتصادية الخارجية. كما أن الظروف الهيكلية لبعض الاقتصادات العربية كذلك تحول دون رفع مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

تبرز في هذا السياق في المدى المتوسط أهمية تبني إصلاحات هيكلية تستهدف خفض العجزات في الموازنات العامة، وضمان بقاء الدين العام عند مستويات قابلة للاستدامة ووجود مستوى كافٍ من الاحتياطات الرسمية. كما أن وجود قطاعات مالية متطورة وسياسة نقدية منضبطة وسياسة مالية واحترافية كلية معاكسة للدورة الاقتصادية كلها عوامل تعزز من قدرة الاقتصادات العربية على مجابهة الصدمات الاقتصادية بأقل كلفة ممكنة.

### شكل رقم (5)

مساهمة قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الدول العربية (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2019). "كتاب النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".

### شمولية القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي

أحد أهم العوامل التي رفعت من قيمة حزم التحفيز المالي في بعض الدول العربية التوجه إلى تخصيص مبالغ لتقليل مستويات تضرر المنشآت في القطاع غير المنظم والعمالة الموسمية. لا يزال القطاع غير المنظم يمثل أهمية كبيرة تفوق 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية. في مثل هذه الحالات يكون هذا القطاع هو الأكثر تضرراً في ظل غياب أية منظومة للضمان الاجتماعي. بالتالي فأحد أهم الأولويات في المدى المتوسط يرتبط بدمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية بهدف توفير الحماية الاجتماعية للعاملين فيه وفق أطر مهيكلة وبدون تحمل الدولة لأعباء ضخمة لدعم هذه الفئات وخلق مصدات تمكن هذه الفئات من امتصاص الصدمات الاقتصادية.

### الاستدامة المالية

تؤثر المستجدات المرتبطة بفيروس كورونا على الموازنات العربية حيث نتج عنها تراجع في حصيلة الإيرادات النفطية والضريبية في الدول العربية في الوقت الذي تحتاج فيه حكومات هذه الدول إلى زيادة مستويات الإنفاق لدعم الأنظمة الصحية، وتمويل حزم الإنفاق المخصصة للتخفيف من الآثار السلبية للفيروس. كما تمثل تحدياً من جانب آخر لجهود الدول العربية للحفاظ على الانضباط المالي والاستدامة المالية، بما يؤدي إلى إطالة الأمد المطلوب للعودة للمساير التوازنية للموازنات العامة في عدد من الدول التي تتبنى برامج متوسطة الأجل للتوازن المالي.

11 صندوق النقد العربي، (2020). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.

## قائمة المصادر:

- <https://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html>
- Federal Reserve System (2020). Available at: <https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm>
  - Government of the UK, Bank of England (2020). Available at: <https://www.bankofengland.co.uk/news/2020/march/the-covid-corporate-financing-facility>
  - OAPEC (2020), "OAPEC Monthly Bulletin". Available at: <http://opec.org/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin>
  - ICMA (2020), "COVID-19 Market Updates", International Capital Market Association, March 2020.
  - ILO (2020), International Labor Organization, March
  - IMF, (2020). "World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?", Jan.
  - IMF (2020), "Policy Responses". Available at: <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>
  - IMF (2020), "IMF Makes Available \$50 Billion to Help Address Coronavirus", March 2020. Available at <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus>
  - IMF (2020), COVID-19 Policy Tracker.

للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة يمكن زيارة الموقع الإلكتروني

لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:

[www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

صدر من هذه السلسلة:

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقمنة المالية العامة (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العدالة الضريبية (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن الفضاء السيبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).
- العدد الثامن: الاستثمار المؤثر (نوفمبر 2019).
- العدد التاسع: العبء الضريبي (ديسمبر 2019).
- العدد العاشر: الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الدول العربية (يناير 2020).
- العدد الحادي عشر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية (فبراير 2020).
- العدد الثاني عشر: حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (أبريل 2020).

- صندوق النقد العربي (2019). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".
- صندوق النقد العربي، (2019). "كتاب النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
- صندوق النقد العربي، (2020). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الحادي عشر"، أبريل.
- البنك المركزي العراقي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <https://cbi.iq>
- البنك المركزي الأردني (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <http://www.cbj.gov.jo>
- مصرف عُمان المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <https://cbo.gov.om>
- مؤسسة النقد العربي السعودية (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/allnews.aspx>
- مصرف الامارات المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <https://centralbank.ae/ar/about-us>
- مصرف قطر المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <http://www.qcb.gov.qa>
- مصرف البحرين المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <https://www.cbb.gov.bh>
- البنك المركزي الأردني (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <http://www.cbj.gov.jo>
- البنك المركزي المصري (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <https://www.cbe.org.eg>
- بنك الكويت المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: <https://www.cbk.gov.kw/ar>
- Bank of Canada (2020). Available at: <https://www.canada.ca/en/public-health/services/diseases/2019-novel-coronavirus-infection/being-prepared.html>
- European Central Bank (2020), "Our response to the coronavirus emergency". Available at: